مشروع اعداد الخطة التنموية المحلية لبلدة تفوح

ملحق رقم (6)

استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي

تابع لوثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة تفوح 2018- 2021

بلدة تفوح

تموز 2018

المحتويات

1. ملخص تنفيذي 3
2. مقدمة..... 4
3. مخرجات ونتائج تحليل القدرات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية المحلية..... 6
4. الرؤية التنموية لبلدة تفوح 20
5. أهداف إستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي..... 20
6. إستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي لبلدة تفوح (2018-2021) 22
7. مصفوفة خطة التنفيذ الرباعية (2018-2021): 30
8. مصفوفة خطة المتابعة والتقييم 37
9. متطلبات نجاح خطة تنمية الاقتصاد المحلي..... 40

ملحق رقم (1) تحليل الملاءة المالية للبلدية..... 41

1. ملخص تنفيذي

تتميز كل منطقة بمجموعة فريدة من الظروف التي قد تزيد او تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية[1] للمنطقة فيما يتعلق بقدرتها على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات.

تعتبر بلدة تفوح إحدى بلدات محافظة الخليل، حيث تمتاز بطبيعة جبلية خلابة وتقع إلى الغرب من مدينة الخليل، وتبعد عنها 6 كم، وتحدها إذنا من الغرب، وبلدة بيت كاحل من الشمال، ومن الجنوب مدينة دورا. وتتميز البلدة بوفرة الينابيع والمياه الجوفية. كما تتوفر في البلدة مقالع الحجر وتشكل أحد اهم المجالات الاقتصادية في البلدة. كما تشتهر البلدة بتوافر الأماكن الأثرية والدينية.

ان تعزيز الاستفادة من المؤثرات الإيجابية في البلدة، كوفرة الموارد الطبيعية والأماكن الأثرية، إضافة الى الطبيعة الجبلية للبلدة والمناخ اللطيف، مع توفر ينابيع المياه، يساعد بشكل رئيسي في استقطاب واستجلاب الاستثمارات من القطاع الخاص خصوصا في قطاعي السكن والصناعة، وتطوير قطاعي الزراعة والسياحة. كما ان المساحات الزراعية غير المستغلة في البلدة تشكل فرصة كبيرة لتطوير قطاع الزراعة كأحد مقومات التنمية الاقتصادية المحلية آخذين في عين الاعتبار أن أغلب المناطق والأراضي الزراعية في البلدة موصولة بالطرق الزراعية، إضافة إلى قطاع الصناعة، وخصوصا في ظل وجود العمالة الماهرة والخبرة المتوارثة.

أما قرب البلدة من مدينة الخليل، فيشكل فرصة لاستقطاب السياحة الداخلية، خصوصا في ظل توفر الأماكن الاثرية في البلدة، والمساحات الخضراء، حيث ان مجمل العوامل والمؤثرات الإيجابية تساهم بشكل رئيس في خلق فرص متعددة للنمو الاقتصادي المستدام في البلدة مع المحافظة على سلامة بيئتها واستدامة مواردها الطبيعية.

كما تمتاز بلدة تفوح بتوفر شبكة طرق داخلية ورابطة، وتوفر مخطط هيكلي تفصيلي يبين الطرق الداخلية والرابطة والمقترحة، وكذلك توفر شبكة كهرباء قادرة على استيعاب استثمارات جديدة.

تمتاز بلدة تفوح بارتفاع حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للبلدة بالمقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية. وفي إطار جهودها لتنمية الاقتصاد المحلي في البلدة، تسعى بلدية تفوح الى تشجيع الاستثمار وتوفير بيئة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص من خلال تطوير المنطقة الصناعية، وتنظيم القطاع وتوفير حزمة من الخدمات والمحفزات، لتشجيعه على الاستثمار في تدوير مخلفات الصناعة الانشائية المحلية. أما بخصوص القطاع الزراعي تسعى البلدية لتجنيد الدعم بالشراكة مع المؤسسات المحلية والوطنية لتطوير الأراضي الزراعية في البلدة. كما ستعمل البلدية على تحديث المخطط الهيكلي وتوسعة شبكة الطرق الداخلية والرابطة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الإسكان، حيث تعاني الفئات الشابة في البلدة من محدودية قدراتهم المادية لإنشاء مساكن فردية وذلك بسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية، كما تسعى البلدية لزيادة فرص تشغيل الشباب من خلال إقامة مشاريع إنتاجية لهم، وتسعى الى تفعيل وحدة التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية.

ولقد تم صياغة الرؤية التنموية لتفوح من ممثلي المجتمع وكانت: " تفوح متميزة بثروتها الطبيعية والتاريخية وصناعاتها الانشائية الصديقة للبيئة ".

[1] الميزة النسبية: مستوى العائد الاقتصادي الذي تستطيع ان تحققه فلسطين او منطقة معينة في فلسطين في انتاج السلع والخدمات مقارنة مع دول / مناطق أخرى.

إن الغاية العامة لاستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي: تعزيز القدرات الاقتصادية لبلدة تفوح من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة فيها.

تتضمن استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي ثمانية أهداف اقتصادية تنموية حسب التفصيل التالي:

- الهدف التنموي الأول: توفير فرص عمل للخريجين
- الهدف التنموي الثاني: زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتحسين طرق الوصول لها
- الهدف التنموي الثالث: تطوير البنى التحتية للمناطق السياحية
- الهدف التنموي الرابع: تطوير وتنظيم المنطقة الصناعية المستحدثة وتشجيع الاستثمار فيها
- الهدف التنموي الخامس: تحسين استثمار القطاع الخاص في تدوير مخلفات الصناعة الانشائية في البلدة
- الهدف التنموي السادس: تعزيز بيئة الاستثمار في مجال الإسكان
- الهدف التنموي السابع: تحسين مستوى التنظيم العمراني وتحديث المخطط الهيكلي
- الهدف التنموي الثامن: تحسين امكانيات وقدرات الهيئة المحلية وتعزيز إيراداتها

2. مقدمة

إن عملية التخطيط التنموي المحلي لبلدة تفوح للأعوام الأربعة 2018–2021 والتيُ أنجزت في الفترة بين (شباط – أيار 2018) تمت من خلال مشروع مجتمعات مزدهرة وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي.

وحيث ان الهيئة المحلية هي المؤسسة التي تقع على عاتقها المسؤولية الأكبر في مواجهة التحديات وتوفير حياة أفضل للمواطنين من خلال توفير الخدمات المميزة والمطلوبة، لذا توجب عليها إدارة عملية التخطيط التنموي على المستوى المحلي والمساهمة بشكل فاعل لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التخطيط التنموي المحلي هو منهج علمي يُستخدم لبلورة القضايا والاحتياجات وأولويات التجمع بحيث يغطي كافة القطاعات المختلفة داخل حدود البلدية وفي مناطق التوسع المقترحة، ومن ثَمَ يتم ترجمتها الى برامج ومشاريع واقعية قابلة للتنفيذ ضمن فترة زمنية.

ما يميز الخطة التنموية المحلية لبلدة تفوح هو صياغتها لاستراتيجية "تنمية الاقتصاد المحلي" بالتوازي مع صياغة الخطة التنموية المحلية للبلدة، حيث تم صياغة الاستراتيجية من خلال تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية الفاعلة من المواطنين ومن مؤسسات المجتمع المحلي المدني والقطاع الخاص والعام وغيرهم من أصحاب العلاقة. كذلك تحليل وتشخيص المجالات التنموية الأربعة (البيئة والبنية التحتية، تنمية الاقتصاد المحلي، التنمية الاجتماعية، الإدارة والحكم الرشيد) وتفرعاتها في سبيل تحديد التقاطعات البينية لقضايا تنمية الاقتصاد المحلي. حيث تسعى تنمية الاقتصاد المحلي الى ما يجب القيام به

من دراسات وخطط وإدارة للنهوض بالاقتصاد المحلي من خلال زيادة حجم الاستثمارات والشراكات ما بين الهيئات المحلية من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة أخرى، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين الدخل وإنتاج سلع جديدة وتقديم خدمات أفضل.

حيث قام أصحاب العلاقة من القطاع العام والخاص والأهلي بتشخيص وتحليل الاقتصاد المحلي وقطاعاته في بلدة تفوح بهدف تحديد نقاط القوة والفرص والموارد المتاحة ومعيقات زيادة النمو الاقتصادي في البلدة، كذلك قاموا بتصميم مجموعة من التدخلات والأنشطة، وبتحديد الجهات المرشحة لتنفيذ وتمويل الأنشطة التي تساعد في تنمية الاقتصاد المحلي في سبيل إحداث نمو اقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في البلدة.

تأتي استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي لبلدة تفوح ترجمةً لبعض السياسات والاولويات الوطنية التي تضمنتها "أجندة السياسات الوطنية 2017–2022: المواطن أولا"، حيث نصت:

- السياسة الوطنية رقم (7) على "تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن" من خلال إيلاء قدر أكبر من التركيز على تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وتنشيطها، حيث من المفترض أن تعتمد زيادة إيرادات الهيئات المحلية على زيادة النمو الاقتصادي وليس على الايرادات المتحققة من الضرائب فقط.
- السياسة الوطنية رقم (8) على " الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين" من خلال تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- الاولوية الوطنية السادسة: "تحقيق الاستقلال الاقتصادي" على تبني السياسات الوطنية ذات الصلة مثل بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني، توفير فرص عمل لائقة للجميع، توفير بيئة استثمارية ملائمة، وتعزيز الصناعات الفلسطينية.

كذلك تتقاطع استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي لبلدة زيتا مع "استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017–2022"، وذلك من خلال الهدف الرابع والمتعلق بقيام الهيئات المحلية بلعب دور فاعل ومساند في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.

لقد تم اعتماد استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي لبلدة تفوح لتكون جزءاً أصيلا من الخطة التنموية المحلية تماشياً مع السياسة رقم (1) الواردة في "ورقة سياسات دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الهيئات المحلية التي أصدرتها وزارة الحكم المحلي في كانون ثاني 2018"، والتي تنص على: "دمج التنمية الاقتصادية المحلية في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية على الصعيدين الوطني والمحلي" من خلال تبني آليات عمل مثل دعم عملية صياغة رؤية واستراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية، دراسة وتحليل الاقتصاد المحلي وقطاعاته بشكل مستمر، مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات القطاعية مع متطلبات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين انعكاس التنمية الاقتصادية المحلية في التخطيط التنموي الاستراتيجي للهيئات المحلية، وتصميم برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية المحلية المجدية والمستدامة.
كذلك جاءت هذه الاستراتيجية انعكاساً للإطار الوطني المتكامل للتنمية الاقتصادية المحلية والذي أصدرته وزارة الحكم المحلي عام 2018، والذي يتناول في مراحل عملية التنمية الاقتصادية المحلية الى ضرورة تطوير استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية وبرامجها ومشاريعها / تدخلاتها.

كذلك تناغمت هذه الاستراتيجية مع "ورقة سياسات الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص" التي أصدرتها وزارة الحكم المحلي عام 2013، والتي تناولت ضرورة تشجيع اشراك القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وإدارة بعض الخدمات الضرورية للمواطنين سواء منفذة أو ما زالت غير منفذة على أساس تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة، وعلى أن تكون هذه الشراكات رافد مهم للتنمية المحلية.

3. مخرجات ونتائج تحليل القدرات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية المحلية

- **بلدية تفوح:**

تأسست بلدية تفوح كمجلس قروي في العام 1979 ثم تطورت لتصبح بلدية في العام 1995، حيث يضم المجلس البلدي الحالي 13 عضواً (منهم سيدتين) وتصنف البلدية ضمن الفئة (ب) بحسب تصنيف وزارة الحكم المحلي. كما تعتبر من الفئة (ب+) بحسب تصنيف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلّية.

يبلغ عدد سكان تفوح 15800 مواطن يتم خدمتهم من خلال 32 موظفا (7 إناث 25 ذكور). البلدية عضو في كل من مجلس إدارة النفايات الصلبة– الخليل والمجلس الأعلى لإدارة النفايات الصلبة (الخليل+ بيت لحم)، ومجلس الخدمات المشترك (تفوح، ترقوميا، بيت كاحل، إذنا، بيت أولا)، منظمة المدن العربية، منظمة المدن والحكومات الحالية المتحدة، منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا.

تقوم البلدية بتقديم مجموعة من الخدمات للمواطنين بشكل مباشر أهمها المياه والكهرباء والطرق وترخيص الأبنية والحرف والصناعات، وخدمة جمع النفايات الصلبة (تجمع من قبل البلدية) وترحّل إلى المكبّ من خلال المجلس المشترك للنفايات الصلبة/ الخليل.

تقوم البلدية باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي للاتصال والتواصل مع المحيط الخارجي وبشكل رئيسي استخدام الفيسبوك ولكن عدد المتابعين للصفحة تجاوز ال 5000 شخص وتستخدم أيضاً التويتر حيث أن عدد المتابعين هو 980 لا تستخدم البلدية اية أدوات أخرى من مواقع التواصل الاجتماعي (واتس أب– فايبر– غيرها).

إن الموارد المالية للبلدية تحددها القوانين والأنظمة، بالإضافة إلى العائدات المالية من استثمار الأملاك؛ المتمثلة في تأجير القاعات وتأجير الارض المقام عليها مصنع الطوب بالإضافة الى العائدات من المنتزه، وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة بمقتضى قانون الهيئات المحلية، وأهمها:

1. ضريبة الأملاك
2. ضريبة المسقفات والنفايات
3. تراخيص الأبنية
4. تراخيص الحرف والصناعات واليافطات (اللوحات المؤجرة)
5. إيجار العقارات

6. رخص المهن
7. رسوم النقل على الطرق
8. المنح والمساعدات الخارجية والمساهمات الداخلية
9. إيرادات متنوعة من المرافق العامة كالمتنزهات

وبناءً على تحليل الملاءة المالية للبلدية (ملحق رقم 1) وحسب تقرير ارصدة بيانات الموازنات الفعلية للسنوات 2014 –2017 والذي يبين ان متوسط صافي الايرادات التشغيلية " العامة والتجارية" للسنوات المذكورة شكل عجزا بلغ "1208425" شيكل وعليه من المتوقع ان تكون البلدية غير قادرة على الانفاق على تطوير مشاريع من مصادرها الذاتية.

وبمقارنة رصيد الذمم المستحقة للبلدية، مع الذمم المستحقة على البلدية، يظهر بان صافي الاقتراض والذي يعني زيادة الذمم المدينة على الذمم الدائنة كان موجبا بمبلغ "112492 شيكل" وينبغي على البلدية تفعيل سياسات التحصيل لتحصيل هذه الذمم في الاستفادة منها بالدرجة الاولى بتسديد التزاماتها المتراكمة "الذمم الدائنة" والاستفادة من الرصيد المتبقي في رفد خدمات ومشاريع البلدية.

كما تبين البيانات المالية المستقاة من الدائرة المالية للبلدية بان متوسط نسبة مساهمة البلدية في المشاريع الرأسمالية ضمن الموازنة الانمائية خلال الاربع سنوات الماضية كانت " 69%".

وفي إطار جهودها لتنمية الاقتصاد المحلي في البلدة، تسعى بلدية تفوح الى تشجيع الاستثمار وتوفير بيئة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص من خلال تطوير المنطقة الصناعية، وتنظيم القطاع وتوفير حزمة من الخدمات والمحفزات، لتشجيعه على الاستثمار في تدوير مخلفات الصناعة الانشائية المحلية، أما بخصوص القطاع الزراعي تسعى البلدية لتجنيد الدعم بالشراكة مع المؤسسات المحلية والوطنية لتطوير الأراضي الزراعية و في البلدة. كما ستعمل البلدية على تحديث المخطط الهيكلي وتوسعة شبكة الطرق الداخلية والرابطة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الإسكان، حيث تعاني الفئات الشابة في البلدة من محدودية قدراتهم المادية لإنشاء مساكن فردية وذلك بسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية، كما تسعى البلدية لزيادة فرص تشغيل الشباب من خلال إقامة مشاريع إنتاجية لهم، وتسعى الى تفعيل وحدة التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية.

- **قطاع الطاقة:**

تعد الكهرباء من أهم مصادر الطاقة المتوفرة في بلدة تفوح، إضافة إلى وجود نسبة لا تذكر من الألواح الشمسية تستخدم للمرافق العامة، وتعتبر الكهرباء في بلدة تفوح المحرك المباشر والرئيسي للاقتصاد في البلدة كونها تخدم المنشآت الصناعية والتجارية المختلفة والتي تعتبر مصدر الدخل لما يزيد عن 30% من السكان، إضافة لكونها العنصر الهام لحياتنا فلا بد أن يقابلها قدر من التزامنا جميعا بمسؤولية استخدامها بالشكل المأمون.

تعتبر الكهرباء العماد الرئيسي المحرك لحياة ما يقارب 14 ألف نسمة، من سكان وتجار وأصحاب مشاغل ... الخ، فهي تغطي قرابة 60% من المنطقة الجغرافية، ويبلغ سعر الكيلو واط من الكهرباء في البلدة (60 أغورة)، كما ويتراوح الاستهلاك للأسر في الشهر ما بين (150)-(250) شيكل إسرائيلي، بمعدل (300 .KW (ويصل عدد محطات التوزيع العامة (المحولات) ما يزيد على (35 محطة) في حين تجاوز العدد من المحطات الخاصة (20 محطة) ، ويصل معدل الجباية من قطاع الكهرباء يصل إلى 100%.

ومن اهم الإشكاليات عدم وصول الكهرباء لما يزيد عن 40% من المنطقة الجغرافية في البلدة، والمخاطر الناجمة من وجود خطوط الضغط العالي الهوائية التي أدت لوفاة شخصين بسبب قربها من المساكن، كما تعاني البلدة من ضعف التيار الكهربائي خاصة في أطراف البلدة، أما البلدية فتفتقر لوجود المعدات والأدوات اللازمة لتطوير شبكة الكهرباء بشكل جيد.

خلال تركيب محولات ضغط عالي.

إن تطوير نظام الكهرباء، بما يشمل صيانة الشبكة الحالية (بطول 20 ألف متر)، وتوسعتها لتغطي مساحة جغرافية أكبر من البلدة (والتي تبلغ حوالي 60% حاليا)، مع زيادة القدرة الإجمالية وخصوصا للطاقة الواصلة للمنطقة

الصناعية سوف يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة المقدمة، وتشجيع الاستثمار في قطاعي الإسكان والصناعات، وخلق فرص عمل جديدة في البلدة، إضافة إلى علاقة ذلك بشكل مباشر في زيادة إيرادات الهيئة المحلية.

- **قطاع الطرق:**

يبلغ إجمالي طول الطرق الموجودة (55,5) كم، من الطرق والدخلات الفرعية والمداخل الخاصة والتي يقل عرضها عن 6 أمتار.

ومعظم الطرق الرئيسية التي تربط التجمّعات الرئيسية في بلدة تفوح ومدينة الخليل والتي يمر منها أهالي البلدة باستثناء المدخل الشرقي فهي طرق وعرة وغير معبدة وكذلك الطرق الداخلية التي تربط التجمعات بحاجة لإعادة تأهيل وتعبيد.

أما معبر ترقوميا التجاري فهو يقع في الغرب للتجمّع وهو بعيد نسبيا عن البلدة ولكن تمتلك البلدة ما مساحته (2126 دونم) وجزء منه مخصص ليكون منطقة صناعية ومعبر تجاري ويستخدم لدخول وخروج البضائع بين الداخل (الخط الأخضر) والجنوب الفلسطيني، مع الإشارة أن المعبر مقتطع من أراضي تفوح المصادرة. وتقيم لجنة البنية التحتية لأهم المؤشرات الرقمية في البلدة ويوضح التطور الحاصل في قطاع الطرق.

ومن خلال الدراسة التشخيصية التي تمت لمعرفة أوضاع الطرق والمواصلات في بلدة تفوح، وجد أن نسبة الطرق المفتوحة إلى نسبة الطرق المقترح شقها على المخطط الهيكلي بلغت 40%، أما نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق على المخطط الهيكلي فتبلغ 30.%

تجدر الإشارة هنا الى وجود مجموعة من المؤثرات الإيجابية لقطاع الطرق في البلدة تتمثل في توفر شبكة طرق داخلية ورابطة، توفر مخطط هيكلي تفصيلي يبين الطرق الداخلية والرابطة والمقترحة، وتوفر مخططات تسوية للتجمع بشكل كامل منظم فيه الطرق.

بناءً عليه عملت بلدية تفوح على انجاز العديد من المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل الطرق الداخلية والرابطة والزراعية وذلك بهدف التخفيف من الازمة المرورية والتسهيل على المزارعين للوصول الى أراضيهم واستصلاحها، حيث تم العمل على توسعة وتأهيل الطريق الرابط (لوزا–الجلاجل–تفوح)، وتعبيد شارع لوزا–القطراونية. كما قامت البلدية بتنفيذ مشروع مظلات الانتظار لخدمة الأهالي.

شق طريق لوزا–الجلاجل–تفوح

يوجد في بلدة تفوح مكتب تاكسي واحد و29 سيارة عمومي لكافة الاتجاهات، وانتظامها جيد حتى ساعات المساء وتفتقر البلدة لوجود لسيارات السرفيس الداخلية تكاد تكون معدومة، والباصات لا يتوفر لها موقف خاص وتعمل حتى ساعات الظهيرة، وتنقطع في ساعات ما بعد الظهر، والسيارات الخاصة نسبة كبيرة منها غير قانونية، مما يعمل أزمة مرورية وزيادة الحوادث.

محطة انتظار الاهالي

إن تأهيل الطرق القائمة وشق طرق جديدة، وكذلك تأهيل الطرق الرابطة والزراعية ضمن المخطط الهيكلي المقترح سوف يؤدي الى تحسين مستوى ايصالية الطرق لأغراض التوسع العمراني، وتنشيط الحركة الاقتصادية وخاصة الطرق الزراعية ودورها في التوسع الزراعي، إضافة الى علاقة ذلك بالتشغيل وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وكذلك الدائمة والمؤقتة.

- **قطاع المياه:**

تأسست شبكة المياه في بلدة تفوح عام (1992م) بطريقة بدائية حيث تم تغذيتها عن طريق خط ناقل رئيس قطر 4" من شركة (مكروت)، عبر الجبال والأودية المحيطة، حيث تم بناء خزان رئيس (قائم لغاية الآن في منطقة الحورة)، وهو الخزان الوحيد والمتواجد ولا يتسع لأكثر من (300 كوب)، ويغذي مركز البلدة.

فرضت عملية التوسع العمراني في البلدة على البلدية العمل على تطوير خدمة المياه، لذا فقد بدأ التوسع في تمديد شبكات المياه حسب حاجة السكان مع اعتماد جزء كبير من السكان على الآبار والينابيع الموجودة، بخطوط مياه فرعية وبالأقطار 4"، 3"، 2"، ومع تزايد عدد السكان ازداد الطلب على المياه.

وفي الفترة ما بين 2002–2007م تم تجديد وتحديث معظم أجزاء شبكة المياه الداخلية في البلدة بدعم وتمويل صندوق تطوير البلديات، بحيث تم تقليل الفاقد إلى حوالي 25% في حين كان الفاقد قبل ذلك يزيد عن 35 %.كذلك تم إضافة خط رئيس موزع بقياس (6 أنش) من الخزان إلى وسط البلدة مع محطات توزيع فرعية جديدة، ممول من (مؤسسة أكسفام) تمهيداً لربط البلدة بخط رئيس مزود بقطر(8– 10 أنش) بدل الخط الحالي ذو القطر (4 أنش)، وكذلك استبدال المصدر المزود للمياه الرئيس من الخط الناقل من خزان حلحول الرئيسي إلى تفوح، حيث تم الاستغناء كلياً عن شركة مكروت الإسرائيلية، وتتبع شبكة مياه تفوح كغيرها لسلطة المياه، والتي تحصل على المياه من الآبار الارتوازية التابعة للسلطة والموجودة في مناطق متفرقة، ومخصصات البلدة من المياه بمقدر (500كوب) لليوم.

وفي العام 2015 تم تطوير وتأهيل نبع البستان وتركيب مضخات وبناء خزانات عدد 2، بسعة 800 كوب تستغل للاستخدام المنزلي والزراعي والصناعي، وتبلغ نسبة الاشتراكات للعام 2018م الحالي في قطاع المياه (2050اشتراك). أما عن تغطية الشبكة للبلدة فهي تغطي حوالي (60%) من بلدة تفوح إلا أن المياه تصل إلى بعض المناطق بشكل ضعيف بسبب سوء تصميم الشبكة وقدمه وعدم وجود مضخات، والنمو السكاني المتزايد الذي أدى إلى نمو الشبكة بطريقة عشوائية، ووجود مناطق مرتفعة نظراً لطبيعة البلدة التضاريسية الجبلية.

مع الإشارة إلى وجود عدد من الينابيع تصل إلى حوالي 6 ينابيع تضخ قرابة 600 كوب يوميا ولكنها غير مستفاد منها بالشكل المطلوب حيث يتسرب منها ما لا يقل عن 300 كوب، إضافة إلى ان جزء منها يعاني من تلوث ناجم من المياه العادمة.

إن تأهيل شبكة المياه القديمة (والتي تشكل حوالي 70% من الشبكة القائمة)، وتأهيل ينابيع المياه الموجودة في البلدة والتي تنتج 600 كوب، وتقليل نسبة الفاقد منها (والتي تبلغ حاليا حوالي 50% من القدرة الإنتاجية لهذه الينابيع) وكذلك توسيع الشبكة من اجل التوسع العمراني (تبلغ التغطية الحالية لشبكة المياه حوالي 60% من المنطقة الجغرافية) وشراء وتركيب عدادات الدفع المسبق سوف يؤدي الى تحسين مستوى الخدمات المقدمة وتحسين ايرادات الهيئة المحلية، إضافة الى علاقة ذلك بالتشغيل وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وكذلك الدائمة والمؤقتة.

- **قطاع الإسكان:**

إن معظم المباني السكنية في بلدة تفوح والتي تبلغ مساحة أراضيها حوالي 20الف دونم منها 7000 دونم مساكن ضمن المخطط الهيكل، هي مباني فردية ذات ملكية خاصة، كما أن البناء في هذه البلدة هو بصورة عامة أفقيا وبغالبه من الحجارة والباطون كونها أصلا من المناطق التي تشتهر بوجود المحاجر.

ويعاني أهل البلدة من ارتفاع أسعار الأراضي لقلتها ولإقدام مواطنين من خارج البلدة خاصة من أهالي مدينة الخليل شراء الأراضي بأسعار مرتفعة، بالإضافة إلى وجود نقص في عدد المشاريع الإسكانية حيث يتوفر عدد من المشاريع الإسكانية الخاصة التي لا يتجاوز عددها 10 مباني بحد أعلى 4 طوبق نصفها غير مشطب ومجهز للسكن، فأهالي البلدة بحاجة إلى مشاريع تعمل على تلبية احتياجاتهم من خلال توفير مساكن مناسبة وملائمة من الناحية الإنشائية ومن ناحية العدد خاصة للأزواج الشابة الذين يبحثون عن شقق سكنية ملائمة وبأسعار مناسبة للوضع المادي لهم.

إن تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء مشاريع اسكانية سوف يؤدي الى الاستقرار المعيشي للأزواج الشابة وخلق فرص عمل مؤقتة ودائمة (عادية وماهرة) لأبناء البلدة وكذلك استخدام أفضل للأراضي السكنية، لارتفاع تكلفة تأهيلها للبناء.

- **قطاع العمالة والتوظيف:**

تتمتع تفوح بموقع هام من ناحية جغرافية وذلك بسبب قربها من اكبر تجمع تجاري اقتصادي في فلسطين وهي مدينة الخليل وهذا الموقع يعطيها ميزة تنافسية يمكن الاعتماد عليها في اقامة شبكة اقتصادية من الترابطات الامامية والخلفية وتشجيع العمل المشترك بين رجال الاعمال من التجمعين واقامة علاقات تجارية بينهما، اضافة لذلك فانه يمكن لبلدية تفوح ان تتدخل بهذا الاتجاه وتعمل على تشجيع اقامة مثل هذه العلاقات وتشجيع رجال الاعمال من مدينة الخليل لإقامة استثمارات لهم داخل تفوح والاستفادة من مزايا قرب تفوح من الخليل اضافة الى الاستفادة من مزايا فروقات الاسعار وتكاليف الانتاج بين الخليل وتفوح.

من ناحية اخرى فان موقع تفوح ايضا له اهمية خاصة بالنسبة لبعض التجمعات الاخرى الكبيرة مثل مدينة دورا وترقوميا وغيرها حيث يمكن العمل على ايجاد علاقات تجارية بين تلك التجمعات.

كما يوجد في بلدة تفوح عدد من الصناعات الواعدة التي يمكن الاعتماد عليها في احداث التنمية الصناعية التي تساعد كثيرا في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، ومن هذه الصناعات صناعة الجبص والصناعات البلاستيكية وصناعة الحجر والرخام اضافة الى مشاغل النسيج والخياطة الموجودة في تفوح، وهنا يمكن الاشارة الى ان البلدية وبالتعاون مع الجهات المختصة والقطاع الخاص يمكن ان تلعب دوراً مهماً في ايجاد تجمعات عنقودية لمثل هذه الصناعات من خلال برامج وخطط وسياسات طموحة تهدف الى اقامة شبكة من الترابطات الامامية والخلفية لهذه الصناعات والاعتماد المتبادل على اساس المنفعة فيما بينها ويأتي دور البلدية هنا في توفير البيئة الملائمة والمناسبة لمثل هذه العلاقات والمشاريع.

بالإضافة الى ذلك فان ارتفاع معدلات مشاركة المرآة في سوق العمل خاصة في قطاع مشاغل الخياطة يمكن الاعتماد عليه في رسم سياسات هادفة الى زيادة الانتاجية والخبرة والمهارة لدى النساء العاملات وذلك من خلال العمل على ايجاد مركز تدريب متخصص او اقامة مدرسة مهنية او معهد تدريبي لتعليم الفتيات وتأهيلهن للعمل وفق أحدث المواصفات المحلية والاقليمية والعالمية.

كما ان انتشار شجرة الزيتون على مساحات كبيرة من اراضي تفوح واعتماد عدد من المواطنين على انتاجها يعطي مؤشرا على امكانية تنمية وتطوير قطاع زيت الزيتون من خلال التركيز على تحسين الانتاجية والجودة اضافة الى العمل المستمر على تسويق هذا المنتج في الاسواق المحلية والخارجية تحت اسم "صنع في تفوح– فلسطين" وبالتالي سيكون هناك مردود ايجابي كبير على هذا القطاع الذي يعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية في تشغيل واستيعاب العاملين.

ان ارتفاع معدلات الشباب والمرأة في تفوح يعتبر من المزايا الايجابية التي يمكن الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة الاستثمار في راس المال البشري الذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية، وبالتالي فان هناك امكانية لتدريب وتأهيل تلك الفئات وتشجيعهم على انشاء وتأسيس مشاريع ريادية خاصة بهم اضافة الى زيادة فرص حصولهم على وظائف في سوق العمل من خلال دعم مشاريع وتوفير التمويل اللازم وتوفير المساعدات الفنية والادارية.

ويعتمد معظم الاقتصاد في بلدة تفوح على الايدي العاملة في سوق العمل الإسرائيلي، حيث يستوعب 39% من القوى العاملة، في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

إن دعم انشاء وتطوير المشاريع الصغيرة (سواء كانت زراعية، او صناعية وحرفية، او تجارية وخدماتية، او سياحية وترفيهية) وعمل ما يلزم من تدريب وبناء قدرات للقائمين عليها، سوف يؤدي الى خلق العديد من فرص العمل وبالتالي خفض اعداد العاطلين عن العمل في البلدة وتنشيط الحركة الاقتصادية

- **قطاع الزراعة:**

تمتاز أراضي تفوح بتنوع مناخها ومصادر مياهها مما يساهم في رفع الإنتاجية للمحاصيل، كما ان انتشار اشجار الزيتون على مساحات كبيرة من اراضي تفوح واعتماد عدد من المواطنين على انتاجها يعطي مؤشرا على امكانية تنمية وتطوير قطاع زيت الزيتون من خلال التركيز على تحسين الانتاجية والجودة اضافة الى العمل المستمر على تسويق هذا المنتج في الاسواق المحلية. حيث تبلغ المساحة الكلية للبلدة 15000دونم، بالإضافة لمساحه أراضي جمر وره 2126 دونم، والمخطط الهيكلي يغطي 7000 دونم منها.

اما من حيث الاستخدام فتبلغ مساحات الأراضي الزراعية حوالي 3400 دونم، موزعة على النحو التالي 30 دونم مروية، 15 دونم بيوت بلاستيكية، 2000 دونم زراعة بعلية منها 1000 محاصيل حقلية، و1000 دونم اشجار مثمرة اهمها الزيتون واللوزيات، أما بقية الأراضي الزراعية فهي غير مستغلة.

بشكل عام تعتبر الزراعة في بلدة تفوح موسمية وتعتمد على مياه الأمطار، ويعتبر الزيتون من أهم المحاصيل الزراعية ومصادر الثروة الزراعية في البلدة مشكلا 20% من الأراضي الزراعية، إضافة إلى ذلك يتم زراعة الحبوب والخضروات بشتى أنواعها، والتي تستخدم بشكل عام لغرض الاكتفاء الذاتي للأسرة التي تقوم بزراعتها.

أما بالنسبة للطرق الزراعية، فإن اغلب المناطق والأراضي الزراعية في البلدة موصولة بطرق زراعية، ولكنها بحاجة إلى تأهيل كونها ضيقة جداً وصخرية ومن الصعب وصولها من قبل الآليات الزراعية الثقيلة.

إن التغييرات التي رافقت قطاع الزراعة في البلدة من حيث عمل السكان فيه ينطبق أيضا على تربية الثروة الحيوانية، حيث ظهرت في السنوات القليلة الماضية مشاريع اقتصادية جديدة منها تربية الدواجن وخاصة اللاحمة منها حيث بلغ ما يربى في البلدة من الدجاج اللاحم ما يعادل من ثلاثون ألف طير سنوياً بشكل عام، وعدد الأسر التي تعتمد على الثروة الحيوانية كمصدر دخل رئيسي لها محدود ويبلغ عدد مزارع الاغنام حوالي 3 مزارع عدد رؤوس الاغنام فيها حوالي 300 رأس، ومزرعتين ابقار عدد الابقار فيها 30 رأس.

ومن اهم الاشكاليات التي يعاني منها قطاع الزراعة سوء وضع بعض الطرق الزراعية في البلدة، وضعف الدعم الموجه للمزارعين في حالات الطوارئ والتضرر، وضعف حماية المنتج المحلي، وضعف مستوى الارشاد الزراعي المقدم للمزارعين، وتدني مستوى الانتاج الزراعي (نباتي، حيواني).

إن دعم القطاع الزراعي من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وشق الطرق الزراعية وتأهيل الطرق الزراعية وحفر الآبار الزراعية ورفع مستوى الرعاية والدعم والإرشاد للمزارعين، وتشجيع الاستثمار في تربية الثروة الحيوانية وتحسين العائد وتنويع الناتج المحلي من القطاع الزراعي (من خلال زيادة نسبة الأراضي المستصلحة في البلدة لأغراض الزراعة المثمرة والموسمية وتحفيز الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية) سوف يؤدي الى تنوع مقومات الاقتصاد المحلي، وإعطاء فرصة أفضل لكافة الشرائح في المجتمع (بالأخص النساء والشباب) على الاستثمار والعمل في هذا القطاع، وبالتالي خلق العديد من فرص العمل في البلدة وتعزيز النمو الاقتصادي فيها.

- **قطاع الصناعة:**

يحتل قطاع الصناعة مركزا واعدا في الاقتصاد المحلي لبلدة تفوح حيث تمتاز بارتفاع قيمة الناتج المحلي العائد من القطاع الصناعي بالمقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية في البلدة. حيث تتوفر العديد من الصناعات الواعدة التي يمكن الاعتماد عليها في احداث التنمية الصناعية التي تساعد كثيرا في عملية التنمية الاقتصادية المحلية ومن هذه الصناعات صناعة الجبص والصناعات البلاستيكية وصناعة الحجر والرخام اضافة الى مشاغل النسيج والخياطة ومشاغل الالمنيوم والحدادة، وكل ذلك يمكن أن يعتبر من المزايا التنافسية التي تتمتع بها بلدة تفوح. كما يمتاز هذا القطاع بارتفاع معدلات تصدير وتسويق منتجاته لجميع محافظات الوطن، داخل الخط الاخضر، والى العديد من الدول العربية والاوروبية، وكذلك تمتاز البلدة بوجود نواة منطقة صناعية مستحدثة من مخلفات المحاجر. وهنا يمكن الاشارة الى ان البلدية وبالتعاون مع الجهات المختصة والقطاع الخاص يمكن ان تلعب دوراً مهماً في ايجاد تجمعات عنقودية لمثل هذه الصناعات من خلال برامج وخطط وسياسات طموحة تهدف الى اقامة شبكة من الترابطات الامامية

والخلفية لهذه الصناعات والاعتماد المتبادل على اساس المنفعة فيما بينها ويأتي دور البلدية هنا في توفير البيئة الملائمة والمناسبة لمثل هذه العلاقات والمشاريع.

يبلغ إجمالي عدد المنشآت في بلدة تفوح 83 منشأة تشغل حوالي 916 عاملا (721 ذكور و195 من الاناث)، حيث يبلغ متوسط التشغيل في المنشاة الواحدة حوالي 10 عمال للمنشآت الكبيرة، و24 المنشآت الصناعية الصغيرة . وقد استفاد أصحاب هذه المنشآت من وجود بعض الميزات النسبية بلدة تفوح لتكون مركزاً لممارسة نشاطهم الصناعي مثل وجود شبكة كهرباء بجودة عالية قادرة على تلبية احتياجاتهم، بالإضافة الى عدم موجود مكاتب لمديريات الوزارات ذات العلاقة بتسجيل وترخيص هذه المنشآت مثل وزارة الاقتصاد الوطني والضريبة الامر الذي ساعد في تعاظم القطاع غير الرسمي في البلدة.

ويمكن الحديث هنا عن اهم تلك الصناعات كما يلي:

1- مصانع الجبص: وهذه الصناعة مهمة جدا في خلق فرص العمل والتشغيل اضافة الى انها مصدر اساسي للدخل، حيث تشتهر بلدة تفوح بوجود هذه الصناعة، ويتمتع العاملين فيها بخبرة واسعة اضافة الى المهارة والميزة التنافسية، وحسب افادة البلدية هناك فانه يمكن الاعتماد على هذه الصناعة في خلق فرص عمل جديدة.

2- مقالع الحجر: وهي من الصناعات المهمة في تفوح، وتساعد كثيرا في خلق فرص العمل والتشغيل حيث يوجد أكثر من 20 مقلع للحجر، معظم هذه المقالع يعمل على توزيع وبيع انتاجه الى مناشير الحجر الكبيرة والموجودة في محافظات جنوب الضفة الغربية مثل شركة نصار نصار حيث يتم استخراج الحجر الطبيعي الخام ومن ثم نقله الى مدن ومحافظات اخرى لتصنيعه وتشكيله، ومن الجدير ذكره هنا ان الحجر المستخرج من مقالع تفوح يعتبر من أفضل انواع الحجارة، ويتواجد معظم مقالع الحجر في منطقة واد القنطرة في بلدة تفوح. وعلى الرغم من ذلك فان المشكلة الرئيسية في هذا القطاع تكمن في وقوعه بجانب شوارع رئيسية ومباني سكنية، اضافة الى ان الاليات العاملة في هذه المقالع تستخدم الطرق الداخلية للبلدة مما يهدد السلامة العامة .

3- مصانع البلاستيك والصناعات البلاستيكية: وهي من الصناعات المهمة في تفوح حيث يوجد فيها حوالي 15 مصنع بلاستيك ونايلون ويتواجد معظمها على الشارع الرئيسي في اول بلدة تفوح..

4- مشاغل الخياطة: حيث تنتشر هذه المهنة في تفوح وتعمل كثيرا على استيعاب الايدي العاملة من النساء، ويبلغ عددها حوالي 20 مشغل للخياطة ويوجد غالبيتها وسط التجمعات السكانية في منطقة فرض الاقرع، وبالتالي يمكن اقتراح وجود مركز للتدريب او معهد للتدريب على التصميم والقص والتفتيش وغيرها من الخدمات المهمة لقطاع النسيج والملابس. ولا بد من الاشارة هنا ان نسبة كبيرة من هذه المشاغل موجودة في الطوابق الارضية من المساكن او البيوت السكنية، وهذا يشكل نوعا ما ضغطا إضافيا على خدمات البلدية خاصة خدمة الكهرباء.

ومن اهم الاشكاليات التي يعانيها هذا القطاع، الانتشار العشوائي للبناء الخاص بالمنشآت الصناعية حيث يوجد جزء كبير منها في وسط المباني السكنية، ضعف البنية التحتية للمنطقة الصناعية المحدثة على المخطط الهيكلي، اضافة الى بطء اجراءات التراخيص الصناعية وتعددها، عدم وجود نافذة موحدة في البلدية لتقديم الخدمات ولتسجيل الشركات والمنشآت.

حيث تم تشكيل لجنة بخصوص محاجر ومقالع البلدة ممثلة في بلدية تفوح، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة جودة البيئة، المحافظة، مديرية الدفاع المدني، مديرية الشرطة، الشرطة السياحية، وزارة الزراعة، واتحاد المحاجر والرخام. واجتمعت هذه اللجنة مع أصحاب المحاجر والمقالع في البلدة لمعالجة الكارثة الصحية والبيئية والطبيعية التي يسببها وجود المحاجر داخل البلدة، حيث تقرر منع فتح أي محجر جديد داخل المخطط الهيكلي للبلدة باستثناء المنطقة المحددة بالمخطط الهيكلي، وكذلك إعطاء فترة زمنية محددة للمحاجر الموجودة لتصويب أوضاعها، وكذلك متابعة كافة المحاجر التي تم تحويلها للنيابة العامة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لذلك بأسرع وقت ممكن، والطلب من جميع المحاجر غير المرخصة داخل منطقة التحجير التقدم بطلبات الترخيص لوزارة الاقتصاد الوطني.

اجتماع لجنة المحاجر مع أصحاب المحاجر والمقالع في البلدة

ومن اجل النهوض بالقطاع الصناعي لابد من تطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية المستحدثة بما يشمل تطوير شبكة الطرق والمياه والكهرباء، والصرف الصحي، واعادة استغلال المناطق التي تم الانتهاء منها من استخراج الحجارة كمناطق خضراء، وتأسيس مصنع لتدوير ربو صناعة الحجر (مصنع شيد)، وتطوير الصناعات الحرفية والتراثية، اضافة الى تفعيل دور وحدات التنمية الاقتصادية في البلدية، والمجلس الاقتصادي.

إن العمل على تشجيع الاستثمار في تدوير مخلفات المصانع، سوف يعمل على خلق فرص عمل جديدة تعمل على استقطاب مهارات جديدة من الايدي العاملة (ماهرة وعادية) التي لا تعمل حاليا في الصناعات القائمة، وخلق فرص عمل للخريجين الجدد، كما ان تطوير البنية التحتية في المنطقة الصناعية المستحدثة، وتوفير المحفزات من قبل البلدية سوف يؤدي الى استقطاب استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي خلق العديد من فرص العمل في البلدة. كما ان العمل على تطوير الأنظمة الرقابية وتعزيزها على قطاع الصناعة سوف يعمل على زيادة التنافسية الإيجابية بشكل يرتقي بمستوى الصناعات المحلية وقدرتها على استقطاب أسواق جديدة، كما ان تفعيل هذه الأنظمة والإجراءات سوف يؤدي الى زيادة إيرادات البلدية وبالتالي رفع قدرتها على اخذ دور فاعل في دعم التنمية الاقتصادية المحلية على المدى المتوسط والبعيد. كما ان استكمال اعداد مخطط هيكلي يتضمن مخطط تفصيلي للمنطقة الصناعية المستحدثة، سوف يؤدي الى تطوير قطاع الصناعة، وخلق فرص عمل مؤقتة ودائمة من خلال تنشيط القطاع الصناعي، وقطاع الإسكان في منطقة التوسعة، كما أن تفعيل محكمة البلديات سيؤدي إلى تعزيز قدرة البلدية من معالجة العشوائية في البناء الصناعي (والسكني) وتعزيز إيراداتها من رسوم التنظيم والبناء

- **قطاع التجارة:**

تتمتع تفوح بموقع هام من ناحية جغرافية وذلك بسبب قربها من أكبر تجمع تجاري اقتصادي في فلسطين وهي مدينة الخليل وهذا الموقع يعطيها ميزة تنافسية يمكن الاعتماد عليها في اقامة شبكة اقتصادية من الترابطات الامامية والخلفية وتشجيع العمل المشترك بين رجال الاعمال من التجمعين واقامة علاقات تجارية بينهما.

يبلغ عدد العاملين في القطاع التجاري في بلدة تفوح حوالي 400 عامل، في حين ان هذا القطاع يساهم بحوالي 15% من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بحسب تقديرات البلدية فيها. وتتركز معظم الانشطة التجارية في بلدة تفوح بوجود البقالات ومحلات المواد التموينية والتي تشكل النصيب الاكبر في ذلك، وتعتبر معظم الانشطة التجارية هي انشطة فردية مملوكة لإفراد فقط او شركات عائلية، ويتركز النشاط التجاري في بلدة تفوح في وسط البلدة، ان المنشآت العاملة في البلدة أكثر بكثير من المسجل في البلدية ولديه رخصة حرف وصناعات وذلك لوجود قطاع يعمل من خلال القطاع غير الرسمي، وخصوصا الزراعة والثروة الحيوانية وغيرها من الحرف والصناعات.

وعلى الرغم من تواضع القطاع التجاري في بلدة تفوح الا ان هناك مستقبل واعد يمكن الاعتماد عليه في تشجيع التجارة الداخلية والخارجية للبلدة، اضافة الى زيادة نشاط القطاع التجاري بشقيه الجملة والمفرق، فان قرب تفوح من أكبر تجمع تجاري فلسطيني وهو مدينة الخليل يعطيها قدرة على اقامة شبكة من الترابطات الامامية والخلفية وشراكات تجارية بين أطراف التجارة في كل من الخليل وتفوح واقامة مشاريع مشتركة.

اضافة لذلك فان هناك امكانية لقيام بلدية تفوح بترويج موقعها الجغرافي والتجاري لرجال الاعمال في الخليل لإقامة جزء من مشروعاتهم وافتتاح فروع لمنشاتهم التجارية في تفوح، اضافة الى تنسيق الجهود والتعاون مع بلدية الخليل في الترويج لفكرة التنمية المحلية والاقليمية والوطنية الشاملة بالاعتماد على مبدأ المنفعة المتبادلة بين الطرفين. وفي السنوات الأخيرة لوحظ توجه لدى العديد من أصحاب رؤوس الأموال في التوجه للاستثمار والانخراط في سوق التجارة

في البلدة لوجود مصادر قوة منها وجود تسهيلات من قبل البلدية بمواضيع الكهرباء والمياه، وانخفاض تكلفة الإيجارات العقارية وأسعار الأراضي.

- **قطاع الترفيه والسياحة:**

تمتلك بلدة تفوح العديد من مقوّمات السياحة سواء الطبيعية منها، أو المقومات من صنع الإنسان، وتتمثل الطبيعة من أهم عوامل الجذب السياحي، وتعتبر بلدة تفوح ثاني أقدم بلدة تاريخية بعد مدينة أريحا، كما ذكر مصطفى مراد الدباغ في كتابه تاريخ فلسطين، وتتدرج من حيث الطبيعة والمناخ من الطبيعة الجبلية الرطبة والخضراء.

تدلل الدراسات الأثرية على أن بلدة تفوح سُكنت منذ العصر القديم، وتعاقبت عليها حضارات مختلفة أهمها الكنعانية، واليونانية، والرومانية، والبيزنطية، والإسلامية. ومما يدلل على ذلك وجود الآثار الرومانية، وقبور الشهداء، فمن آثارها السور الروماني القديم، والسجن الأثري، والمعمودية ودير الرهبان للبنات، وتثبت الحفريات الأثرية أن تاريخها يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، ففي الشمال تقع خربة اسطاس، وخربة الخمجات، التي تملؤها الكهوف الكنعانية والرومانية، وكذلك وسط البلدة القديمة المحاطة بالسور الروماني القديم والسجن والمحكمة، وبقايا الكنائس كالمعمودية، والدير، والآثار الإسلامية، ومنها قبر أحد قادة الحامية الإسلامية بقيادة عمرو بن العاص، هو الشيخ عبد القادر الجيلاني، ومقام الشيخ حسين.

على الرغم من وجود بعض الاثار التاريخية والمعالم الاثرية في بلدة تفوح إلا انه لم يتم استغلالها بالشكل المطلوب فلم يتم ترميم واستغلال تلك المعالم الاثرية، ولا يوجد مكاتب سياحية او اهتمام كافي من قبل الجهات الرسمية بهذا القطاع، كما لا يوجد ايضا اي دليل ارشادي للمواقع الاثرية والتاريخية في البلدة على الرغم من قيام عدد من الوافدين من الخارج ضمن المسارات بزيارة تلك المعالم.

اضافة الى ان البلدة تمتلك العديد من عيون المياه بعضها قوي والاخر ضعيف او متوسط ومعظم هذه العيون هي مملوكة لمواطنين وعائلات في البلدة، ان عيون المياه هذه من الممكن العمل على استغلالها بشكل جدي وعمل مشاريع استثمارية وسياحية لتشجيع السياحة الداخلية، على الرغم من قيام العديد من العائلات بزيارتها والاستمتاع بها في المناطق المحيطة بها.

كما يتوفر في البلدة متنزه وحديقة عامة تسمى "حديقة النخيل" يزورها ما يقارب 4000 شخص سنويا من داخل وخارج البلدة، بشكل فردي، عائلات ورحلات مدرسية، وهذه الحديقة تمتد على 3 دونمات تم انشائها في العام 2012 بتمويل مشترك من قبل البلدية ووزارة المالية، يحتوي المتنزه على ساحات مشجرة وكافتيريا، العاب اطفال، وقاعة متعددة الاغراض، شلالات صناعية، شاشات عرض، وسينما ... الخ.

يمكن تطوير القطاع السياحي من خلال رزمة من المشاريع التطويرية لهذا القطاع والتركيز على تسويق تفوح سياحياً وتشجيع السياحة الداخلية فيها، وهذا يتطلب قيام البلدية بتأهيل البنية التحتية للمناطق والمواقع الاثرية والتاريخية فيها.

وبناء على العرض المذكور أعلاه لمخرجات ونتائج تحليل القدرات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية المحلية، فيمكن تلخيص أهم القضايا ذات الأولوية المرتبطة بتنمية الاقتصاد المحلي ببلدة تفوح بما يلي:

1- ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين.
2- محدودية الاهتمام بالقطاع الزراعي والخدمات الإرشادية والحاجة لاستصلاح الأراضي وتأهيل الطرق الزراعية.
3- ضعف البنية التحتية للمنطقة الصناعية وضعف الاستثمار في مجال مخلفات الصناعة وتدوريها.
4- ضعف البنى التحتية للمناطق السياحية والأثرية.
5- ضعف المشاريع الاستثمارية في مجال السكن
6- محدودية دعم انشاء وتطوير المشاريع الصغيرة
7- عدم ملائمة المخطط الهيكلي للبلدة واحتياجاتها التنموية
8- ضعف التيار الكهربائي وتهالك شبكة الكهرباء وحاجتها للتوسعة والصيانة
9- محدودية مأسسة وتفعيل وحدة تنمية الاقتصاد المحلي لدى الهيئة المحلية

4. الرؤية التنموية لبلدة تفوح

بناءً على مخرجات ورشة العمل الأولى، قام ممثلي المجتمع في بلدة تفوح بالتوافق على الرؤية التالية:

"تفوح متميزة بثروتها الطبيعية والتاريخية وصناعاتها الانشائية الصديقة للبيئة"

5. أهداف استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي

بناءً على القضايا ذات الأولوية المرتبطة بتنمية الاقتصاد المحلي ببلدة تفوح (حسب الخطة التنموية المحلية)، إضافة إلى القضايا التي ظهرت من خلال تحليل التقاطعات بين المجالات التنموية المختلفة ومجالات التنمية الاقتصادية (من خلال التحليل السابق)، تتضمن استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي لبلدة تفوح ثمانية أهداف اقتصادية تنموية متناغمة مع أهداف الخطة التنموية المحلية وتتكامل مع متطلبات تنمية الاقتصاد المحلي حسب القضايا ذات الأولوية لها، وهذه الأهداف هي كالتالي:

- الهدف التنموي الأول[2]: توفير فرص عمل للخريجين
- الهدف التنموي الثاني: زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتحسين طرق الوصول لها
- الهدف التنموي الثالث[3]: تطوير البنى التحتية للمناطق السياحية
- الهدف التنموي الرابع: تطوير وتنظيم المنطقة الصناعية المستحدثة وتشجيع الاستثمار فيها
- الهدف التنموي الخامس: تحسين استثمار القطاع الخاص في تدوير مخلفات الصناعة الانشائية في البلدة
- الهدف التنموي السادس[4]: تعزيز بيئة الاستثمار في مجال الإسكان
- الهدف التنموي السابع: تحسين مستوى التنظيم العمراني وتحديث المخطط الهيكلي
- الهدف التنموي الثامن[5]: تحسين امكانيات وقدرات الهيئة المحلية وتعزيز إيراداتها

حيث يمكن توصيف هذه الأهداف كما يلي:

- **الهدف التنموي الأول: توفير فرص عمل للخريجين**

تسعى البلدية الى دعم وانشاء وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال تنفيذ دراسة تحديد احتياجات للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل واعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل وبناء قدرات للرياديين (ادارية ومالية) وتدريب وبناء قدرات تخصصية للرياديين (مهنية او فنية) وتمويل انشاء او تطوير مجموعة من المشاريع المجدية.

- **الهدف التنموي الثاني: زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتحسين طرق الوصول لها**

2 الهدف الأول والهدف الثاني مرتبطان بقضيتين ذواتا أولية نتجتا بناءا على القضايا ذات الأولوية في مجال تنمية الاقتصاد المحلي في خطة التنمية المحلية (SDIP)

3 الأهداف الثالث والرابع والخامس نتجوا عن قضايا لها علاقة بمجالات تنمية الاقتصاد المحلي (الترفيه والسياحة، الصناعة والخدمات)

4 الأهداف السادس والسابع نتجا عن تحليل ترابطات المجالات التنموية مع مجالات تنمية الاقتصاد المحلي (السكن والتخطيط والتنظيم)

5 الهدف الثامن والهدف التاسع هما أهداف مشتركة في معظم خطط تنمية الاقتصاد المحلي وتم وضعهما بناءا على ضعف البناء المؤسسي للهيئة المحلية، ويرتبطان بهدف تطوير البناء المؤسسي وتعزيز القدرات الفنية والمالية والإدارية للبلدية.

وذلك من خلال استصلاح 120 دونم لغرض زراعة الأشجار المثمرة واستصلاح 40 دونم لزراعة الخضروات والبيوت البلاستكية وتوفير خزانات تجميع وتوزيع مياه، وربطها بمصادر المياه في البلدة (12 خزان، بسعة 70 كوب للخزان) وتأهيل 10 كم طرق زراعية وعقد دورات برامج ارشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية.

- **الهدف التنموي الثالث: تطوير البنى التحتية للمناطق السياحية**

يمكن تطوير القطاع السياحي من خلال رزمة من المشاريع التطويرية لهذا القطاع والتركيز على تسويق تفوح سياحياً وتشجيع السياحة الداخلية فيها، وهذا يتطلب قيام البلدية بتأهيل البنية التحتية للمناطق والمواقع الاثرية والتاريخية فيها. ان العمل على تطوير الأماكن الاثرية في البلدة سوف يعمل على تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة الداخلية، وخلق فرص عمل جديدة (بالذات للخريجين الجدد)، وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلدة (خصوصا في قطاع التجارة والخدمات) مما يساهم بشكل مباشر في تنويع مقومات التنمية الاقتصادية المحلية، إضافة الى زيادة إيرادات البلدية وتعزيز قدرتها على دعم القطاع السياحي في البلدة.

- **الهدف التنموي الرابع: تطوير وتنظيم المنطقة الصناعية المستحدثة وتشجيع الاستثمار فيها**

حيث تسعى البلدية الى تطوير البنية التحتية في المنطقة الصناعية المحدثة من خلال تطوير مخطط تفصيلي للمنطقة الصناعية وعكسه على المخطط الهيكلي للبلدة وشق وتعبيد 3.3 كم من الطرق في المنطقة الصناعية وتطوير شبكتي الكهرباء والماء في المنطقة الصناعية كما ستعمل البلدية على تنظيم وتطوير آليات قطاع الحرف والصناعات في البلدة وتطوير آليات الرقابة عليه من خلال مراجعة وتطوير إجراءات منح التراخيص للشركات والمستثمرين (خصوصا في المنطقة الصناعية المستحدثة) وتحديث سجل الحرف والصناعات للبلدة وتطوير شباك موحد لتقديم خدمات تسجيل وتراخيص مؤسسات القطاع الخاص.

- **الهدف التنموي الخامس: تحسين استثمار القطاع الخاص في تدوير مخلفات الصناعة الانشائية في البلدة**

ان تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تدوير مخلفات الصناعات المحلية (صناعة الحجر) عن طريق اعداد دراسة جدوى وتطوير سلسلة القيمة للمنتجات المحلية (Value Chain Dev.) مع التركيز على صناعة الحجر وتدوير مخلفاتها وعقد ورشة عمل للترويج لنتائج الدراسة ومناقشة الشراكة في مجال تدوير مخلفات صناعة الحجر بحضور مستثمرين، ممثلين عن القطاع الخاص والقطاع العام وتطوير حزمة من المحفزات للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في تدوير مخلفات الصناعات المحلية.

- **الهدف التنموي السادس: تعزيز بيئة الاستثمار في مجال الإسكان**

تسعى البلدية الى تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاسكان وذلك من خلال ورشة رئيسية تجمع البلدية مع القطاع الخاص لمناقشة الشراكة في مجال الاسكان ومتطلباتها وورشة رئيسية تجمع البلدية والقطاع الخاص مع المجتمع المحلي وخاصة المعنيين من الشباب ومؤسساتهم لمناقشة اليات العمل في مشاريع الاسكان وتوقيع مذكرات

التفاهم الخاصة بذلك وتقديم رزمة حوافز تشجيعية من قبل البلدية للقطاع الخاص لتشجيع مشاريع الاسكان وانشاء وتطوير مجمع تجاري في وسط البلد.

- **الهدف التنموي السابع: تحسين مستوى التنظيم العمراني وتحديث المخطط الهيكلي**

تسعى البلدية وبالشراكة مع الحكم المحلي واستشاريين محليين الى الانتهاء من تحديث وتوسعة المخطط الهيكلي من خلال اعداد الدراسات اللازمة لتحديث وتوسعة المخطط الهيكلي واعداد المخطط الهيكلي و اعداد المخططات التفصيلية.

- **الهدف التنموي الثامن: تحسين امكانيات وقدرات الهيئة المحلية وتعزيز إيراداتها**

تسعى البلدية الى مأسسة وحدة تنمية الاقتصاد المحلي في الهيئة المحلية عن طريق توفير مكان مناسب وتأثيثه وتجهيزه وتوفير الموارد البشرية وتدريبهم. كذلك تسعى البلدية الى تطوير إمكانيات وقدرات الهيئات المحلية عن طريق تركيب 1200 عداد دفع مسبق للمياه وتأهيل وصيانة شبكة المياه وتوسعتها 5.5 كم (تأهيل وصيانة لـ 5 كم وإضافة خط رابط للمنطقة الصناعية بطول 0.5 كم) وتأهيل ينابيع المياه الرئيسية في البلدة وتأهيل وصيانة شبكة الكهرباء وتوسعتها.

6. استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي لبلدة تفوح (2018-2021)

إن الغاية العامة لخطة تنمية الاقتصاد المحلي هي: تعزيز القدرات الاقتصادية لبلدة تفوح من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة فيها.

وفيما يلي تفصيل للتدخلات والأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج / المشاريع والفئات المستهدفة والشراكات المقترحة والمعيقات أو المخاضر المحتملة وذلك لكل هدف تنموي:

الهدف التنموي الأول: توفير فرص عمل للخريجين				
التدخلات المقترحة	**الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج**	**الفئة المستهدفة**	**الشراكات المقترحة**	**المعيقات او المخاطر المحتملة**
دعم انشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة	• تنفيذ دراسة تحديد احتياجات للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل • اعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل	• الريادين الشباب من الذكور والاناث	• الجمعيات والمراكز النسوية والشبابية	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف او عدم مساهمة او اهتمام المستفيدين

الهدف التنموي الأول: توفير فرص عمل للخريجين				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
	• بناء قدرات للرياديين (ادارية ومالية وفنية)	• الرياديين الشباب من الذكور والاناث	• الجمعيات والمراكز النسوية والشبابية	
	• دراسة جدوى مشروع مواقف سيارات • مشروع مواقف سيارات • دراسة جدوى مشروع سوق تفوح المركزي • • انشاء سوق تفوح المركزي • مشروع طاقة بديلة صديقة للبيئة	رجال الأعمال والاقتصاديين	القطاع الخاص	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف او عدم مساهمة او اهتمام المستفيدين
الهدف التنموي الثاني: زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتحسين طرق الوصول لها				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
استصلاح الأراضي الزراعية	• استصلاح 120 دونم لغرض زراعة الأشجار المثمرة • استصلاح 40 دونم لزراعة الخضروات والبيوت البلاستكية • توفير خزانات تجميع وتوزيع مياه، وربطها بمصادر المياه في البلدة (12 خزان، بسعة 70 كوب للخزان) • حفر ابار زراعية	• عموم المزارعين في البلدة	• وزارة الزراعة والمؤسسات الاهلية العاملة في القطاع الزراعي والمؤسسات الزراعية القاعدية	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف او عدم مساهمة المجتمع المحلي او اعتراضهم على العمل
تأهيل الطرق الزراعية	• شق وتأهيل طرق زراعية بطول 8 كم	• عموم المزارعين في البلدة	• وزارة الزراعة والمؤسسات الاهلية العاملة في القطاع	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف او عدم مساهمة المجتمع

الهدف التنموي الأول: توفير فرص عمل للخريجين				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
			الزراعي والمؤسسات الزراعية القاعدية	المحلي او اعتراضهم على العمل
توفير برامج الدعم والإرشاد للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية	• عقد دورات برامج ارشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية	• عموم المزارعين في البلدة	• وزارة الزراعة والمؤسسات الاهلية العاملة في القطاع الزراعي والمؤسسات الزراعية القاعدية	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف او عدم مساهمة المجتمع المحلي او اعتراضهم على العمل

الهدف الثالث: تطوير البنى التحتية للمناطق السياحية				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
تطوير البنية التحتية للمنشآت السياحية	• بناء وإقامة محطات ونزل سياحية وترفيهيه	• البلدية	• القطاع الخاص	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف الاهتمام والمتابعة

الهدف التنموي الرابع: تطوير وتنظيم المنطقة الصناعية المستحدثة وتشجيع الاستثمار فيها				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
تطوير البنية التحتية في المنطقة الصناعية المحدثة	• تطوير مخطط تفصيلي للمنطقة الصناعية وعكسه على المخطط الهيكلي للبلدة	• البلدية	• وزارة الحكم المحلي	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف الاهتمام والمتابعة
	• شق وتعبيد 3.3 كم من	• المستثمرين	• القطاع الخاص	• عدم توفر التمويل

الهدف التنموي الرابع: تطوير وتنظيم المنطقة الصناعية المستحدثة وتشجيع الاستثمار فيها				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
	الطرق في المنطقة الصناعية			الكافي
	• تطوير شبكتي الكهرباء والماء في المنطقة الصناعية.	• البلدية	• سلطة الطاقة والموارد الطبيعية • وزارة الحكم المحلي • سلطة المياه	• عدم توفر التمويل الكافي • ضعف مساهمة القطاع الخاص
تنظيم وتطوير آليات قطاع الحرف والصناعات في البلدة وتطوير آليات الرقابة عليه	• مراجعة وتطوير إجراءات منح التراخيص للشركات والمستثمرين (خصوصا في المنطقة الصناعية المستحدثة)	• القطاع الخاص	• وزارة المالية والوزارات ذات الاختصاص • الغرف التجارية • اتحادات الصناعة ذات العلاقة	• صعوبة التغلب على بيروقراطية الإجراءات التي لا تسيطر عليها البلدية • ضعف الاهتمام والمتابعة
	• تحديث سجل الحرف والصناعات للبلدة	• البلدية	• وزارة الحكم المحلي	• ضعف الاهتمام والمتابعة
	• تطوير شباك موحد لتقديم خدمات تسجيل وتراخيص مؤسسات القطاع الخاص	• البلدية	• صندوق تطوير واقراض البلديات • وزارة الحكم المحلي	

الهدف التنموي الخامس: تحسين استثمار القطاع الخاص في تدوير مخلفات الصناعة الانشائية في البلدة.				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تدوير مخلفات الصناعات	• اعداد دراسة جدوى وتطوير سلسلة القيمة للمنتجات المحلية (Value Chain Dev.) مع التركيز على صناعة	• قطاع صناعة الحجر	• اتحاد صناعة الرخام والحجر • الغرف التجارية • وزارة الاقتصاد الوطني	• قلة المعلومات المتوفرة • ضعف الاهتمام والمتابعة • ضعف الاهتمام من

الهدف التنموي الخامس: تحسين استثمار القطاع الخاص في تدوير مخلفات الصناعة الانشائية في البلدة.				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
المحلية (صناعة الحجر)	الحجر وتدوير مخلفاتها			قبل المستثمرين • المنافسة من قبل المنتجات المستوردة (من الأردن)
	• عقد ورشة عمل للترويج لنتائج الدراسة ومناقشة الشراكة في مجال تدوير مخلفات صناعة الحجر بحضور مستثمرين، ممثلين عن القطاع الخاص والقطاع العام	• المستثمرين		
	• تطوير حزمة من المحفزات للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في تدوير مخلفات الصناعات المحلية	• المستثمرين	• صندوق تطوير واقراض البلديات • وزارة الاقتصاد الوطني	• ضعف الاهتمام والمتابعة • قلة الموارد المالية لدي الهيئة المحلية

الهدف التنموي السادس: تعزيز بيئة الاستثمار في مجال الإسكان				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاسكان	• ورشة رئيسية تجمع البلدية مع القطاع الخاص لمناقشة الشراكة في مجال الاسكان ومتطلباتها	• المستثمرين	• القطاع الخاص	• ضعف الاهتمام والمتابعة
	• ورشة رئيسية تجمع البلدية والقطاع الخاص مع المجتمع المحلي وخاصة المعنيين من الشباب	• المستثمرين • الازواج الشابة والشباب	• القطاع الخاص • الازواج الشابة والشباب	• ضعف الاهتمام والمتابعة

الهدف التنموي السادس: تعزيز بيئة الاستثمار في مجال الإسكان				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
	ومؤسساتهم لمناقشة اليات العمل في مشاريع الاسكان وتوقيع مذكرات التفاهم الخاصة بذلك			
	• تقديم رزمة حوافز تشجيعية من قبل البلدية للقطاع الخاص لتشجيع مشاريع الاسكان	• القطاع الخاص العامل بمجال الاسكان	• القطاع الخاص	• ضعف الرغبة بالاستثمار بقطاع الإسكان بالبلدة
	• انشاء وتطوير مجمع تجاري في وسط البلد	• القطاع الخاص	• القطاع الخاص	• ضعف الرغبة والاهتمام من قبل القطاع الخاص • معارضة المواطنين في البلدة

الهدف التنموي السابع: تحسين مستوى التنظيم العمراني وتحديث المخطط الهيكلي				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
الانتهاء من تحديث وتوسعة المخطط الهيكلي	اعداد الدراسات اللازمة لتحديث وتوسعة المخطط الهيكلي اعداد المخطط الهيكلي اعداد المخططات التفصيلية	• عموم اهالي البلدة	• وزارة الحكم المحلي	• عدم توفر التمويل الكافي • اعتراضات المجتمع المحلي على العمل

الهدف التنموي الثامن: تحسين امكانيات وقدرات البلدية وتعزيز إيراداتها

التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
تفعيل وحدة تنمية الاقتصاد المحلي في الهيئة المحلية	• تدريب أعضاء وحدة تنمية الاقتصاد المحلي وبناء قدراتهم	• البلدية	• وزارة الحكم المحلي	• ضعف الاهتمام والمتابعة • عدم توفر التمويل الكافي
	• مأسسة وحدة التنمية الاقتصادية (وصف وظيفي، أدلة عمل تشغيلية، خطط تشغيلية)	• البلدية	• وزارة الحكم المحلي	• ضعف الاهتمام والمتابعة • عدم توفر التمويل الكافي •
تطوير إمكانيات وقدرات الهيئات المحلية	• تركيب 1200 عداد دفع مسبق للمياه	• جميع مشتركي المياه	• وزارة الحكم المحلي • سلطة المياه الفلسطينية • سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	• عدم توفر التمويل الكافي • اعتراضات المجتمع المحلي
	• تأهيل وصيانة شبكة المياه وتوسعتها 5.5 كم (تأهيل وصيانة لـ 5 كم وإضافة خط رابط للمنطقة الصناعية بطول 0.5 كم)	• عموم اهالي البلدة		• عدم توفر التمويل الكافي
	• تأهيل ينابيع المياه الرئيسية في البلدة	• عموم اهالي البلدة	• وزارة الحكم المحلي • سلطة المياه الفلسطينية • سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	
	• تأهيل وصيانة شبكة الكهرباء وتوسعتها	• عموم أهالي البلدة	• وزارة الحكم المحلي • سلطة المياه الفلسطينية • سلطة الطاقة	• عدم توفر التمويل الكافي

الهدف التنموي الثامن: تحسين امكانيات وقدرات البلدية وتعزيز إيراداتها				
التدخلات المقترحة	الأنشطة والمكونات الرئيسية للبرامج	الفئة المستهدفة	الشراكات المقترحة	المعيقات او المخاطر المحتملة
			والمـــــوارد الطبيعية	

7. مصفوفة خطة التنفيذ الرباعية (2018-2021):

الجدول التالي يوضح مصفوفة خطة التنفيذ الرباعية (2018-2021) لتنمية الاقتصاد المحلي في تفوح

المجال التنموي	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج/المشروع	التكلفة التقديرية X $1000	خطة 2018-2021				تصنيف مكون البرنامج/المشروع حسب توفر التمويل			الجهة المرشحة للتنفيذ				الجهة المرشحة لتمويل مكونات البرامج/المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
				الصرف السنوي							الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك			الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
				الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	مضمون	محتمل	متمنى	حدد القسم المعني	اسم الجهة	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
الصناعة والحرف	تطوير مخطط تفصيلي للمنطقة الصناعية وعكسه على المخطط الهيكلي للبلدة	IA-01	30	0	30	0	0	30	0	0	الهندسة	وزارة الحكم المحلي	إشراف فني ومالي وإداري	التطويرية	30	–	–
	شق وتعبيد 3.3 كم من الطرق الرابطة والداخلية للمنطقة الصناعية المقترحة	IA -02	170	0	0	70	100	70	100	0	الهندسة	صندوق البلديات	إشراف فني ومالي وإداري	التطويرية	60	مؤسسات مانحة من خلال الصندوق، الصناديق العربية	100
	تطوير شبكتي الكهرباء والماء في المنطقة الصناعية	IA-03	220	0	20	50	50	20	100	100	الهندسة	سلطة الطاقة ، سلطة المياه	إشراف فني ومالي وإداري	التطويرية	20	وزارة المالية، صناديق عربية، GIZ, AFD	200
				100													
	مراجعة وتطوير إجراءات منح التراخيص للشركات والمستثمرين	IA -04	8	2	6	0	0	0	8	0	التنمية الاقتصادية	غرفة الصناعة والتجارة، مجتمعات مزدهرة	إشراف فني ومالي وإداري	--	--	USAID	8
	تحديث سجل الحرف والصناعات للبلدة	IA -05	2	2	0	0	0	0	2	0	التنمية الاقتصادية	مجتمعات مزدهرة	إشراف فني ومالي وإداري	--	--	USAID	2

المجال التنموي	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج /المشروع	التكلفة التقديرية X $1000	خطة 2018-2021				تصنيف مكون البرنامج/المشروع حسب توفر التمويل			الجهة المرشحة للتنفيذ				الجهة المرشحة لتمويل مكونات البرامج/المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
				الصرف السنوي							الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك			الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
				الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	مضمون	محتمل	متمنى	حدد القسم المعني	اسم الجهة	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
	تطوير شباك موحد لتقديم خدمات تسجيل وتراخيص مؤسسات القطاع الخاص	IA -06	17	0	17	0	0	0	17	0	التنمية الاقتصادية	الغرفة التجارية، مجتمعات مزدهرة	إشراف فني ومالي وإداري	--	--	USAID	17
	اعداد دراسة جدوى وتطوير سلسلة القيمة للمنتجات المحلية (Value Chain Dev.) مع التركيز على صناعة الحجر وتدوير مخلفاتها	MA-07	10	10	0	0	0	0	10	0	التنمية الاقتصادية	غرفة الصناعة والتجارة، مجتمعات مزدهرة	إشراف فني ومالي وإداري	--	--	USAID	10
	عقد ورشة عمل للترويج لنتائج الدراسة ومناقشة الشراكة في مجال تدوير مخلفات صناعة الحجر بحضور مستثمرين، ممثلين عن القطاع الخاص والقطاع العام	MA-08	2	0	2	0	0	2	0	0	التنمية الاقتصادية	غرفة الصناعة والتجارة	مساعدة ودعم	التطويرية	2	--	--
	تطوير حزمة من المحفزات للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في تدوير مخلفات الصناعات المحلية	MA-09	50	0	0	25	25	20	30	0	التنمية الاقتصادية	غرفة الصناعة والتجارة، مجتمعات مزدهرة	إشراف فني ومالي وإداري	التطويرية	20	USAID	30
المجموع الجزئي (1)			509	14	75	145	175	142	267	100								
المجموع الجزئي (مضمون + محتمل)				409														
المجموع الجزئي (متمنى)				100														
الزراعة	استصلاح 120 دونم لغرض زراعة الأشجار المثمرة	AG-01	100	20	30	50	0	20	80	0	الهندسة	وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية	مالي وفني	إنمائية	20	FAO	80
	استصلاح 40 دونم لزراعة الخضروات والبيوت البلاستيكية	AG-02	35	0	15	0	20	0	35	0	الهندسة	وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية	مالي وفني	--	--	FAO	35

المجال التنموي	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج/المشروع	التكلفة التقديرية X $1000	خطة 2018-2021				تصنيف مكون البرنامج/المشروع حسب توفر التمويل			الجهة المرشحة للتنفيذ				الجهة المرشحة لتمويل مكونات البرامج/المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
				الصرف السنوي							الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك			الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
				الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	مضمون	محتمل	متمنى	حدد القسم المعني	اسم الجهة	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
	توفير خزانات تجميع وتوزيع مياه، وربطها بمصادر المياه في البلدة (12 خزان، بسعة 70 كوب للخزان)	AG-03	60	0	0	60	0	0	60	0	الهندسة	وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية	مالي وفني	--	--	FAO	60
	عقد دورات برامج ارشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية	AG-04	15	0	5	5	5	15	0	0	النمية الاقتصادية	وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية	فني ومالي	إنمائية	5	FAO	10
	بناء جدران استناديه للأراضي الزراعية	AG-03	100	0	35	35	30	50	50	0	البلدية ودائرة الزراعة	وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	50	BTC, مؤسسات تمويل أوروبية	50
	شق وتأهيل طرق زراعية بطول 8 كم	AG-04	100	0	35	35	30	50	50	0	البلدية ودائرة الزراعة	وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	50	BTC, مؤسسات تمويل أوروبية	50
المجموع الجزئي (2)			410	20	120	185	85	135	275	0								
المجموع الجزئي (مضمون + محتمل)			410	410														
المجموع الجزئي (متمنى)			0	0														
السياحة	بناء وإقامة محطات ونزل سياحية وترفيهه	TO-02	15	0	0	0	15	15	0	0	وحدة التنمية والعلاقات العامة والمشتريات	وزارة الثقافة، MDLF	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	15	الصناديق العربية، USAID	0
المجموع الجزئي (3)			15	0	0	0	15	15	0	0								
المجموع الجزئي (مضمون + محتمل)			15	15														
المجموع الجزئي (متمنى)			0	0														

المجال التنموي	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج /المشروع	التكلفة التقديرية X $1000	خطة 2018-2021				تصنيف مكون البرنامج/المشروع حسب توفر التمويل			الجهة المرشحة للتنفيذ				الجهة المرشحة لتمويل مكونات البرامج/المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
				الصرف السنوي							الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك			الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
				الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	مضمون	محتمل	متمنى	حدد القسم المعني	اسم الجهة	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
السكن	ورشة رئيسية تجمع الهيئة المحلية مع القطاع الخاص لمناقشة الشراكة في مجال الاسكان ومتطلباتها	HO-01	2	0	2	0	0	2	0	0	الهندسة	--	--	تشغيلية	2	--	0
	ورشة رئيسية تجمع الهيئة المحلية والقطاع الخاص مع المجتمع المحلي وخاصة المعنيين من الشباب ومؤسساتهم لمناقشة اليات العمل في مشاريع الاسكان وتوقيع مذكرات التفاهم الخاصة بذلك	HO-02	2	0	2	0	0	2	0	0	الهندسة	--	--	تشغيلية	2	--	0
	تقديم رزمة حوافز تشجيعية من قبل الهيئة المحلية للقطاع الخاص لتشجيع مشاريع الاسكان	HO-03	80	0	0	20	60	80	0	0	الهندسة	--	--	تشغيلية	80	--	0
	انشاء وتطوير مجمع تجاري في وسط البلد	HO-04	1500				1500	0	0	1500	الهندسة	--	--	تطويرية	--	--	--
المجموع الجزئي (4)			1584	0	4	20	60	84	0	1500								
المجموع الجزئي (مضمون + محتمل)				84														
المجموع الجزئي (متمنى)				1500														
العمالة والتوظيف	تنفيذ دراسة تحديد احتياجات للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل	EM-01	10	10	0	0	0	0	10	0	التنمية الاقتصادية	غرفة التجارة والصناعة، مجتمعات مزدهرة	إشراف فني مالي إداري	--	--	USAID	10
	اعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل	EM-02	15	0	15	0	0	0	15	0	التنمية الاقتصادية	غرفة التجارة والصناعة، مجتمعات مزدهرة	إشراف فني مالي إداري	--	--	USAID	15

المجال التنموي	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج /المشروع	التكلفة التقديرية X $1000	خطة 2018-2021				تصنيف مكون البرنامج/المشروع حسب توفر التمويل			الجهة المرشحة للتنفيذ				الجهة المرشحة لتمويل مكونات البرامج/المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
				الصرف السنوي							الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك			الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
				الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	مضمون	محتمل	متمنى	حدد القسم المعني	اسم الجهة	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
	بناء قدرات للرياديين (ادارية ومالية وفنية)	EM-03	12	0	0	4	8	0	12	0	التنمية الاقتصادية	غرفة التجارة والصناعة، مجتمعات مزدهرة	إشراف فني مالي إداري	--	--	USAID	12
	دراسة جدوى مشروع مواقف سيارات	JC-02	3	0	0	3	-	3	0	0	التنمية الاقتصادية	قطاع خاص	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	3	-	-
	مشروع مواقف سيارات	JC-03	100	0	30	30	40	100	0	0	التنمية الاقتصادية	-	-	الموازنة التطويرية	50	القطاع الخاص	50
	دراسة جدوى مشروع سوق تفوح المركزي	JC-04	12	0	0	12	0	12	0	0	التنمية الاقتصادية	-	-	الموازنة التطويرية	12	-	-
	انشاء شركة بين القطاع الخاص والبلدية (سوق تفوح المركزي)	JC06-	1000	1000				0	0	1000	التنمية الاقتصادية	القطاع الخاص	تمويل وشراكة	-	-	القطاع الخاص	1000
	مشروع طاقة بديلة صديقة للبيئة	JC07-	500	500				0	0	500	التنمية الاقتصادية	سلطة الطاقة	إشراف فني مالي إداري	-	-	الصناديق العربية	500
المجموع الجزئي (5)			1627	0	30	49	48	121	12	1500								
المجموع الجزئي (مضمون + محتمل)				127														
المجموع الجزئي (متمنى)				1500														
البنية التحتية والبيئة التنظيمية	استكمال مشروع تسوية الأراضي لعموم البلدة	LG-07	200	50	100	50	-	200	0	0	البلدية ودائرة الهندسة والعطاءات	هيئة تسوية الأراضي	اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	200	-	-

المجال التنموي	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج /المشروع	التكلفة التقديرية X $1000	خطة 2018-2021				تصنيف مكون البرنامج/المشروع حسب توفر التمويل			الجهة المرشحة للتنفيذ				الجهة المرشحة لتمويل مكونات البرامج/المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
				الصرف السنوي							الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك			الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
				الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	مضمون	محتمل	متمنى	حدد القسم المعني	اسم الجهة	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
	شراء عدادات دفع مسبق للمياه	LG-09	100	25	25	25	25	50	50	0	البلدية ودائرة الهندسة والمشتريات	سلطة المياه، وزارة الحكم المحلي	اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	50	وزارة المالية	50
	تمديد شبكات مياه جديدة ومؤهلة فنياً. بطول 5 كم (تأهيل وصيانة لـ 5 كم وإضافة خط رابط للمنطقة الصناعية بطول 0.5 كم)	IN-03	450	0	35	35	0	0	70	380	سلطة المياه	سلطة المياه	إشراف فني ومالي وإداري	--	--	وزارة المالية	70
				380														
	تأهيل ينابيع المياه (عدد4)	WN-05	300					0	0	300	دائرة المياه والعطاءات	سلطة المياه	إشراف اداري وفني ومالي	-	-	AFD, ANERA, GIZ	300
				300														
	شراء محولات كهربائية جديدة (عدد 6)	EL-01	100	0	30	30	40	60	40	0	دائرة الكهرباء والعطاءات	سلطة الطاقة	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	60	الصناديق العربية، مؤسسات مانحة من خلال MDLF	40
	تمديد شبكات ضغط منخفض جديدة ومؤهلة فنيا (بطول 5 كم)	EL-02	130	30	30	30	40	100	30	0	دائرة الكهرباء والعطاءات	سلطة الطاقة	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	100	الصناديق العربية، مؤسسات مانحة من خلال MDLF	30
	استبدال الضغط العالي الهوائي الى ارضي بطول 5 كم	EL-03	300	-	100	100	100	100	200	0	دائرة الكهرباء والعطاءات	سلطة الطاقة	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	100	الصناديق العربية، مؤسسات مانحة من خلال MDLF	200

المجال التنموي	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج /المشروع	التكلفة التقديرية X $1000	خطة 2018-2021				تصنيف مكون البرنامج/المشروع حسب توفر التمويل			الجهة المرشحة للتنفيذ				الجهة المرشحة لتمويل مكونات البرامج/المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
				الصرف السنوي							الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك			الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
				الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	مضمون	محتمل	متمنى	حدد القسم المعني	اسم الجهة	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
	صيانة وتغيير الشبكات القديمة إلى نظام ABC(بطول 15 كم)	EL-04	200	50	50	50	50	150	50	0	دائرة الكهرباء والعطاءات	سلطة الطاقة	إشراف اداري وفني ومالي	الموازنة التطويرية	150	الصناديق العربية، مؤسسات مانحة من خلال MDLF	50
	تدريب أعضاء وحدة تنمية الاقتصاد المحلي وبناء قدراتهم	IN-08	8	2	2	2	2	0	2	0	التنمية الاقتصادية	مجتمعات مزدهرة	إشراف فني مالي إداري	--	--	USAID	8
	مأسسة وحدة التنمية الاقتصادية (وصف وظيفي، أدلة عمل تشغيلية، خطط تشغيلية)	IN-09	8	8	0	0	0	8	0	0	التنمية الاقتصادية	--	--	تشغيلية	8	--	--
المجموع الجزئي (6)			1796	165	372	322	257	668	448	680								
المجموع الجزئي (مضمون + محتمل)				1116														
المجموع الجزئي (متمنى)				680														
مجموع الصرف السنوي				199	601	721	640											
المجموع الكلي (محتمل + مضمون) – دولار أمريكي				2161														
المجموع الكلي (متمناة) – دولار أمريكي				4580														
المجموع الكلي للخطة (محتمل+ مضمون + متمنى) – دولار أمريكي				6741														

8. مصفوفة خطة المتابعة والتقييم

المشاريع المقترحة	مؤشرات القياس	القيمة الحالية للمؤشر	القيمة المنشودة للمؤشر على امتداد سنوات الخطة				مصدر المعلومات	أداة القياس	الجهة المسئولة عن متابعة قياس المؤشر
			الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة			
المجال ذو العلاقة بتنمية الاقتصاد المحلي: الصناعة والحرف									
تطوير مخطط تفصيلي للمنطقة الصناعية وعكسه على المخطط الهيكلي المحدث للبلدة	انجاز المخطط التفصيلي	غير متوفر	--	متوفر	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	كتاب إعتماد المخطط من الحكم المحلي	قسم الهندسة
شق وتعبيد 3.3 كم من الطرق في المنطقة الصناعية	طول الطرق المنجزة (كم)	0	0	0	0	2	الهيئة المحلية	سجلات الأصول الثابتة	قسم الهندسة
تطوير شبكتي الكهرباء والماء في المنطقة الصناعية	طول شبكة الكهرباء المطورة (كم)	0	0	0	0.8	1.2	الهيئة المحلية	سجلات الأصول الثابتة	قسم الهندسة/الكهرباء
مراجعة وتطوير إجراءات منح التراخيص للشركات والمستثمرين	انجاز تطوير الإجراءات	غير متوفر	--	متوفر	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
تحديث سجل الحرف والصناعات للبلدة	انجاز عملية تحديث السجل	%0	%35	%65	%100	%100	الهيئة المحلية	سجل الحرف والصناعات	الحرف والصناعات
تطوير شباك موحد لتقديم خدمات تسجيل وتراخيص مؤسسات القطاع الخاص	عدد الموظفين	0	0	1	1	1	الهيئة المحلية	سجلات خدمات الجمهور	مدير البلدية/مركز خدمة الجمهور
	عدد الخدمات المقدمة للقطاع الخاص	0	0	2	4	8	الهيئة المحلية	سجلات خدمات الجمهور	مركز خدمة الجمهور/شباك خدمة القطاع الخاص
اعداد دراسة جدوى وتطوير سلسلة القيمة للمنتجات المحلية (Value Chain Dev.) مع التركيز على صناعة الحجر وتدوير مخلفاتها	انجاز الدراسات	غير متوفر	--	متوفر	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
عقد ورشة عمل للترويج لنتائج الدراسة ومناقشة الشراكة في مجال تدوير مخلفات صناعة الحجر بحضور مستثمرين، ممثلين عن القطاع الخاص والقطاع العام	توفر مذكرات تفاهم مع القطاع الخاص والقطاع العام لخلق شراكات في مجال تدوير المخلفات	غير متوفر	--	--	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
تطوير حزمة من المحفزات للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في تدوير مخلفات الصناعات المحلية	توفر رزمة محفزات للقطاع الخاص	غير متوفر	--	--	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
المجال ذو العلاقة بتنمية الاقتصاد المحلي: الزراعة									
استصلاح 120 دونم لغرض زراعة الأشجار المثمرة	مساحة الأراضي المستصلحة (دونم)	0	0	30	30	0	الهيئة المحلية	السجلات	قسم الهندسة
استصلاح 40 دونم لزراعة الخضروات والبيوت البلاستيكية	مساحة الأراضي المستصلحة (دونم)	0	0	10	10	20	الهيئة المحلية	السجلات	قسم الهندسة
توفير خزانات تجميع وتوزيع مياه، وربطها بمصادر المياه في البلدة (12 خزان، بسعة 70 كوب للخزان)	عدد خزانات المياه المنجزة	0	0	4	4	4	الهيئة المحلية	السجلات	قسم الهندسة
عقد دورات برامج ارشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية	عدد الدورات المنجزة	0	0	5	5	0	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
بناء جدران استنادية للأراضي الزراعية بطول 18 كم	طول الجدران الاستنادية (كم)	20	20	26	32	38	دائرة الهندسة	سجلات الأصول الثابتة	دائرة الهندسة

المشاريع المقترحة	مؤشرات القياس	القيمة الحالية للمؤشر	القيمة المنشودة للمؤشر على امتداد سنوات الخطة				مصدر المعلومات	أداة القياس	الجهة المسئولة عن متابعة قياس المؤشر
			الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة			
شق وتأهيل طرق زراعية بطول 8 كم	طول الطرق الزراعية المنوي شقها وتأهيلها	7	7	10	13	15	دائرة الهندسة	سجلات الأصول الثابتة	دائرة الهندسة
المجال ذو العلاقة بتنمية الاقتصاد المحلي: السكن									
ورشة رئيسية تجمع الهيئة المحلية مع القطاع الخاص لمناقشة الشراكة في مجال الاسكان ومتطلباتها	توفر متطلبات الشراكة في مجال الاسكان	غير متوفرة	غير متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	البلدية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
ورشة رئيسية تجمع الهيئة المحلية والقطاع الخاص مع المجتمع المحلي وخاصة المعنيين من الشباب ومؤسساتهم لمناقشة اليات العمل في مشاريع الاسكان وتوقيع مذكرات التفاهم الخاصة بذلك	وجود مذكرات تفاهم توضح اليات العمل في مشاريع الاسكان	غير موجودة	غير موجودة	موجودة	موجودة	موجودة	البلدية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
تقديم رزمة حوافز تشجيعية من قبل الهيئة المحلية للقطاع الخاص لتشجيع مشاريع الاسكان	توفر رزمة حوافز تشجيعية من قبل الهيئة المحلية للقطاع الخاص لتشجيع مشاريع الاسكان	غير متوفر	غير متوفر	متوفر	متوفر	متوفر	البلدية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
المجال ذو العلاقة بتنمية الاقتصاد المحلي: السياحة والترفيه									
بناء وإقامة محطات ونزل سياحية وترفيهية	عدد النزل	0	0	3	3	3	البلدية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
المجال ذو العلاقة بتنمية الاقتصاد المحلي: العمالة والتوظيف									
تنفيذ دراسة تحديد احتياجات للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل	توفر الدراسة	غير متوفرة	0	متوفر	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
اعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل	توفر الدراسة	غير متوفرة	0	متوفر	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
بناء قدرات للرياديين (ادارية ومالية وفنية)	عدد الاشخاص المشاركين	0	0	70	70	70	الهيئة المحلية	سجلات التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
مشروع مواقف سيارات	عدد مواقف السيارات	0		60	120	200	وحدة التنمية الاقتصادية	سجلات الوحدة	وحدة التنمية الاقتصادية
دراسة جدوى مشروع سوق تفوح المركزي	عدد دراسات الجدوى	0	-	-	1	1	وحدة التنمية الاقتصادية	سجلات الوحدة	وحدة التنمية الاقتصادية
انشاء مشروع سوق تفوح المركزي	سوق تفوح المركزي	0	-	-	-	1	وحدة التنمية الاقتصادية	سجلات الوحدة	وحدة التنمية الاقتصادية
دراسة جدوى مشروع مواقف سيارات	عدد دراسات الجدوى	0	-	-	1	1	وحدة التنمية الاقتصادية	سجلات الوحدة	وحدة التنمية الاقتصادية
انشاء وتطوير مجمع تجاري في وسط البلد	عدد المجمعات التجارية	0	-	-	-	1	وحدة التنمية الاقتصادية	سجلات الوحدة	وحدة التنمية الاقتصادية

المشاريع المقترحة	مؤشرات القياس	القيمة الحالية للمؤشر	القيمة المنشودة للمؤشر على امتداد سنوات الخطة				مصدر المعلومات	أداة القياس	الجهة المسئولة عن متابعة قياس المؤشر
			الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة			
المجال ذو العلاقة بتنمية الاقتصاد المحلي: البنية التحتية والبيئة التنظيمية									
استكمال مشروع تسوبة الأراضي لعموم بلدة تفوح	نسبة الإنجاز	0%	25%	75%	%25	%0	دائرة الهندسة والمالية	سجلات الدائرة الهندسية والمالية	دائرة الهندسة والمالية
شراء عدادات دفع مسبق للمياه	عدد العدادات	600	850	1100	1350	1600	المالية، قسم المياه	سجلات الأصول الثابتة	قسم المياه
تأهيل وصيانة شبكة المياه وتوسعتها 5.5 كم (تأهيل وصيانة لـ 5 كم وإضافة خط رابط للمنطقة الصناعية بطول 0.5 كم)	طول شبكة المياه المؤهلة/الموسعة (كم)	0	0	1.5	2.0	2.0	الهيئة المحلية	سجلات الأصول الثابتة	الهندسة
تأهيل وصيانة شبكة الكهرباء وتوسعتها	طول الشبكة الموهلة (متر)	0	1ز5	1500	2000	2000	الهيئة المحلية	سجلات الأصول الثابتة	قسم الجباية/الكهرباء
	نسبة تغطية شبكة الكهرباء للمناطق الجغرافية	%60	%63	%67	%70	%72	الهيئة المحلية	السجلات	قسم الكهرباء/الهندسة
تدريب أعضاء وحدة تنمية الاقتصاد المحلي وبناء قدراتهم	عدد الدورات التدريبية المنجزة	0	0	3	4	4	الهيئة المحلية	السجلات	التنمية الاقتصادية
مأسسة وحدة التنمية الاقتصادية (وصف وظيفي، أدلة عمل تشغيلية، خطط تشغيلية)	توفر وصف وظيفي وأدلة عمل تشغيلية للوحدة	غير متوفر	متوفر	متوفر	متوفر	متوفر	الهيئة المحلية	سجلات البلدية	مدير البلدية، الموارد البشرية

9. متطلبات نجاح خطة تنمية الاقتصاد المحلي

إن نجاح استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي يتطلب ما يلي:

على الصعيد المحلي	قيام الهيئة المحلية باطلاع المجتمع المحلي ومشاركته من خلال المشاركة المجتمعية وورشات العمل والاطلاع على الخطط المختلفة، ومشاركة أصحاب العلاقة بالمجتمع في المشاركة بالتخطيط لمستقبل البلدة واقتراح ما يلزم من خطوات تدعم التوجهات الاقتصادية في المجتمع، واستقطاب رؤوس الأموال وتوجيه الاستثمار بالاتجاهات المناسبة وتقديم المحفزات اللازمة وتسهيل الإجراءات. وتفعيل المتابعة والتقييم من خلال موظف تنمية الاقتصاد المحلي.
على الصعيد الوطني	الاستفادة من توجه المؤسسات الوطنية في دعم المشاريع المدرة للدخل والمشاريع الاستراتيجية ضمن توجهات الخطط الاستراتيجية الوطنية، والتنسيق مع المجلس الأعلى للإبداع.
الهيئة المحلية	تطوير قدرات الهيئة المحلية في مجال تنمية الاقتصاد المحلي وتطوير قدرات الموظفين وتطوير مصادر إيرادات الهيئة المحلية من اجل القدرة على تطوير الخدمات التي تساعد في رفد محركات تطوير الاقتصاد المحلي.
مؤسسات القطاع شبه الحكومي والخاص	وهي المؤسسات الرديفة كالجمعيات ومؤسسات قطاع الأعمال كجمعيات قطاع الأعمال والغرف التجارية وغيرها من التي يمكن التعاون معها في مجال الاتصال مع المستثمرين وربما تمرير بعض المشاريع الاستثمارية من خلال لقاءات مع هذه الهيئات، كما يمكن التعاون مع مراكز التأهيل في الجامعات ومراكز التدريب المتخصصة من اجل بناء القدرات. حيث يطلب التشبيك الحثيث مع هذه المؤسسات والتواصل معها بشكل مستمر
مؤسسات القطاع الحكومي	المشاركة في برامج الدعم المتخصصة المالية والفنية من الجهات الحكومية المختصة كسلطة المياه ووزارة الزراعة ووزارة السياحة ووزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات ووزارة الاقتصاد الوطني وغيرها من المؤسسات الحكومية المتخصصة.
مؤسسات القطاع الخاص	فتح حوار وشراكات مع القطاع الخاص، ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية وإعداد الدراسات وتوجيه الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص في رؤية ما هو موجود وما هي الفرص الاستثمارية في المنطقة. وإعداد المؤتمرات وورش العمل من اجل استقطاب رؤوس الأموال. وهنا يوصى بتشكيل وتفعيل مجلس اقتصاد مكون من ممثلين عن الجهات الاقتصادية في البلد ووضع نظام داخلي له.
المؤسسات المانحة	يجب التشبيك مع المؤسسات المانحة والتواصل معها لتوجيه برامج الدعم حسب الاحتياجات والأولويات الواقعية والملحة لتنمية اقتصادية محلية.

ملحق رقم (1) تحليل الملاءة المالية للبلدية

تحليل الملاءة المالية	البلدية	تفوح	الفترة المالية	2013-2017	الوضع المالي للبلدية		وضع مالي غير مناسب		التحليل
									حجم الايرادات التشغيلية من الانشطة العامة الربحية اقل من المصاريف التشغيلية والربحية وتعطي متوسط خلال الاربع سنوات الماضية 1208425 شيكلا عجزا
مجموع الموازنة	2013	2014	2015	2016	2017		الايرادات الذاتية		متوسط الانفاق السنوي على المشاريع الرأسمالية للخمس سنوات الماضية اقل من متوسط الوفر التشغيلي والربحي
الايرادات من العمليات التشغيلية "الموازنة العامة"	-	2,260,441	4,567,026	6,708,354	2,558,961	16,094,782	58,244,181		
الايرادات من العمليات التجارية "الموازنة الربحية "	-	9,162,930	9,860,331	10,667,616	12,458,522	42,149,399			
الايرادات من العمليات الرأسمالية "الموازنة الانمائية "	-	-	178,230	185,899	201,600				تبين نتائج صافي الاقتراض ان رصيد الذمم المدينة تغطي الذمم الدائنة وبالتالي اذا امكن تحصيل الذمم المدينة لا تكون هناك مشكلة في تسديد الذمم الدائنة
مجموع الايرادات	-	**11,423,371**	**14,605,587**	**17,561,869**	**15,219,083**				
							مصاريف غير رأسمالية		
المصاريف من العمليات التشغيلية "الموازنة العامة"	-	8,026,838	5,426,832	7,747,637	487,098	21,688,405	63,077,880		مشاركة البلدية في المشاريع الرأسمالية خلال الخمس سنوات الماضية بلغت 49%
المصاريف من العمليات التجارية "الموازنة الربحية "	-	7,466,389	5,092,271	4,770,483	24,060,332	41,389,475			
المصاريف من العمليات الرأسمالية "الموازنة الانمائية "	-	-	115,153	250,156	18,095				
مجموع المصاريف	**0**	**15,493,227**	**10,634,256**	**12,768,276**	**24,565,525**		**(4,833,699)**		يتوفر رصيد نقدي مناسب للبلدية نهاية العام 2017
							صافي الايرادات التشغيلية والربحية		
رصيد النقد بداية الفترة بالشيكل	-	9,845,361	1,191,235	1,888,262	1,607,730		المتوسط السنوي لصافي الايرادات		النتيجة
رصيد النقد نهاية الفترة	-	1,191,235	1,888,262	1,607,730	2,028,30		(1,208,425)		البلدية غير قادرة على التمويل ذاتيا

				6					
				2,071,863	**(1,039,283)**	**(859,806)**	**(5,766,397)**	–	**صافي الانشطة التشغيلية**
				(11,601,810)	**5,897,133**	**4,768,060**	**1,696,541**	–	**صافي الانشطة التجارية – الربحية**
				183,505	**(64,257)**	**63,077**	–	–	**صافي الانشطة الرأسمالية**
				(9,346,442)	4,793,593	3,971,331	(4,069,856)	–	**الوفر " العجز" السنوي**
				612,756	16,691,748	16,219,744	15,792,834		رصيد الذمم المدينة –جميع المبالغ المستحقة لصالح البلدية
				500,264	46,913,733	28,627,041	30,216,345		رصيد الذمم الدائنة – جميع المبالغ المستحقة على البلدية
				112,492	**– 30,221,985**	**– 12,407,297**	**– 14,423,511**	**#VALUE!**	**صافي الاقتراض**
								غير قادرة على التمويل ذاتيا	قدرة البلدية من التمويل من مواردها
							صافي الاقتراض	69%	حصة البلدية من التمويل
								2,028,306	توفر ارصدة نقدية نهاية سنة 2017
								وضع مقبول	**اثر صافي الاقتراض**
			13,905,500	2,435,500	2,710,000	4,980,000	3,780,000	–	قيمة المشاريع المنفذة
		متوسط الانفاق السنوي الرأسمالي	**9,606,382**	1,681,119	3,242,973	2,694,930	1,987,360	–	مساهمة البلدية
		2,401,596	**69%**	**69%**	**120%**	**54%**	**53%**	**#DIV/0!**	**نسبة مساهمة البلدية**